

التي يجمع الجواب بالجزءية وكان شأنها من اذا دل استدل  
 والحال لا ياتي من المضاف اليه في مثل ذلك اي لا شرط محبي  
 الحان من المضاف اليه ان يكون المضاف ماملا او جزا او مثل  
 الجزاء في صحة السقوط فكان عامل المضاف العامل في الحال عامل  
 في المضاف اليه صاحبها واغرب في الكشاف الجملة الشرطية في قوله  
 تعالى مثله كمثل الكلب ان تحمل الاية حاله من الكلب اي لانه على  
 كل حال كان منزله مثله وحاله منزلة جزئية ان قلت يمكن ان  
 ابا البقاء لاحظ مثل ذلك قلت يصلح السقوط في مثله كما للكلب  
 ولا يجمع وليا نعم الذين نعم الحالية ظاهرة من الواو في خلوها  
 بان اي المتقسمين ولا وجه لهذا التنبيه في خلاف  
 الاحكام فكان يقدمه او يوضحه ان لم تقدر الباء فان قدرنا  
 فان مصدرية والجملة في تاويله مغرر بما جعل من الاعراب فتخرج  
 بما تخبر فيه وانه المصدر مخرج الجملة لكن العوض في الحقيقة  
 الجواب وجملة القسم تاليد له فتصح قوله لان الغرض هنا انما هو  
 المعنى الذي ولا تنافي تفسير الماقتضا المعنى الذي حاصله ان  
 تحمله بالاية للجملة المقرة الانشائية بالنظر لكون لفظ الجملة  
 انشائية وانه لولا ما منع المعنى والنقل بغير لبعيت على انشائية وان  
 كانت بعد كونها في معنى النفي خبرية وتامله ونظيره  
 بلفظ اني اي في كون الانشاء مغرر المفرد فيه مودى الجملة قال  
 دم يمكن ان جملة القسم بدل من كلام وهو على قول التوجيهي  
 يجوز حكمية الجمل يعبر القول او يقدر مضاف اي بلفظي قول  
 والله فتكون حكمية بقول مقدر او بقول يعترف في اللوان ما  
 لا يعترف في اللوان لان افعال القلوب اي التي لا تقيد  
 التردد

التردد ثم اختلف في الجملة الواقعة بعد الفعل الذي ضمن معنى  
 القسم فتقبل في محل نصب بذلك الفعل وقيل لان القسم لا يعمل  
 في جوابه وزعم ابن خروف ان دخول معنى القسم في علم لا يكون  
 الا مع اسم الله تعالى ويرد ما انشده المصنف هنا وعلمت الخ  
 نسبة المصنف للبسبب وتامه ان المعنى لا يطبق سها بها يجوز  
 ذلك في كل جملة التي دم لا تنافي ان احد ابيات في ان المسند اليه لا يكون  
 الا اسما فيجب حمل هذا على ان الجملة مؤولة بمصدر فاعمل غاية  
 التسبب بدون هزة التسوية ونحوها ويقدر مضاف على ما ياتي للم  
 ولو في غير الاستعانة فتقدر يرد الى ما قام زيد بالي مضمون هذا الكلام  
 وعلم الخ لان نائب الفاعل بالفاعل بان تكون مضافة اليه  
 لان ما قبلها لا يعمل فيها يرد بها مما هو كالجزء وهو القائل اي  
 سلمنا ان العلق يجوز ان يكون هذا الاصح هنا المسئلة هي فتوى  
 الجملة مسند اليه في الصورة وظم اللفظ ضمير المصروف اي  
 المنهزم من الفعل لكن المراد به نوع خاص بدليل تقييد وليس  
 مصدر مؤكدا والا لم يصح تنييبه في باب الاستقبال وقد  
 سئل ان المراد بالفضلة ما لو حذف من الكلام فجملة  
 الاستقبال في نحو جاز زيد عمر فخر به لبيت فضلة لانها لو حذفت  
 وقيل يجوز زيد عمر ما استقام الكلام وان كانت محسرة بالماضي  
 فضلة وتعمل هذا غير مما حكاه فمن تبحر نؤمنه الاصل  
 فمن يؤمنه يؤمنه حذف الفعل الاول فانفصل الضمير وتامه  
 ومن لا يخبره يمشي من غير ما لكن هذا تانيس في الجملة فان  
 الجزم اظهر في الفعل وحده لجملة وهو في الحقيقة المصرية  
 مع الفاعل كالشيء الواحد والمبني بالجزء الى دم اجازوا